مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

مسائل خلافية في كتاب الإنصاف لابن الأنباري

Controversial issues in the book of Alensaf Ibn Alanbari

الباحث:

محمد نجيب رجب

Mohamad Najeeb Rajab /

طالب دراسات عليا

جامعة الزهراء/

Ez-zehraa Universities

البريد الإلكتروني

najeb555@gmail.com :

ORCID رقم

https://orcid.org/0009-0003-2617-4164

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في مسائل الحال والاستثناء التي عرضها أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، واعتمد الباحث المنهج الوصفي والاستنتاجي في دراسة هذه المسائل، واقتضت طبيعة هذا البحث أن تكون في مبحثين يسبقهما مقدمة، ويتلوهما خاتمة وفهارس، وعرض الباحث في كل مسألة حجج الكوفيين والبصريين، ثم رأي ابن الأنباري وجوابه عن كلمات الكوفيين، ثم مناقشة كل مسألة بالاعتماد على الشواهد التي وردت في القرآن الكريم، وأقوال النحاة والعلماء والمفسرين، والاعتماد على السماع والقياس عند العرب في ترجيح أقوال فريق على آخر والوصول إلى الرأي الراجح، ومعرفة مدى إنصاف ابن الأنباري أثناء حكمه على هذه القضايا الخلافية.

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي –أبو البركات الأنباري– كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف– المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية– مسائل في المنصوبات (عامل النصب في المفعول– المفعول معه– وقوع الماضي حالا– حاشى).

Abstract:

This study examines the issues of case and exception presented by Abu Al-Barakat Al-Anbari in his book Al-Insaf in the issues of disagreement between the Basrans and the Kufans, and the researcher adopted the descriptive and deductive approach in studying these issues. All the issue of the arguments of the Kufans and Basrans, then the opinion of Ibn al-Anbari and his answer to the words of the Kufans, then discussing this issue by relying on the evidence contained in the Holy Qur'an, and the sayings of grammarians, scholars and interpreters, and relying on hearing and analogy among the Arabs in favoring the sayings of one group over another and reaching the most correct opinion, And knowing the extent of Ibn Al-Anbari's fairness during his judgment on these controversial issues.

Keywords:- Syntactic controversy- -Abu Al-Barakat Ibn Al-Anbari -The Book of Alensaf in Matters of Controversy -The Basra school and the Kufic school -Manuscripts

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المقدمة

الحمد لله نحمده، ونستعين به ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله سيدَ الخلق والبشر.

أهداف هذا البحث:

- دراسة منهج أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، من حيث تناوله للقضايا الخلافية في المسائل النحوية المتعلقة بالمنصوبات (الحال والاستثناء).
- البحث في المسائل النحوية المتعلقة بالمنصوبات (الحال والاستثناء) التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه، وكيف تناولها وعرضها.
- **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من جمعه للمسائل الخلافية في مسائل المنصوبات (الحال والاستثناء) التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، والأمور التي ذكرها العلماء والنحاة في تللك المسائل.
- **منهج البحث:** اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي التحليلي من حيث تناول قواعد الخلاف النحوية المتعلقة بمسائل الحال والاستثناء، والاستدلال منها على الجزئيات والأمثلة.
- **إشكالية البحث:**
  - بيان منهج أبي البركات الأنباري خلال عرضه للمسائل النحوية المتعلقة بالمنصوبات (الحال والاستثناء)، ومدى إنصافه عند الحكم على هذه القضايا بين البصريين والكوفيين.
  - البحث في مسائل الحال والاستثناء في كتاب الإنصاف، وبيان رأي العلماء والنحاة في هذه المسائل وجمعها في بحث واحد.

المبحث الأول: القول في عامل النصب في المفعول

نص المسألة: يقول ابن الأنباري (2002):

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
210-187 العدد الثالث عشر : ص.ص ISSN:2958-8537 Issue: N13
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب، الفعل والفاعل جميعاً، نحو: «ضرب زيدٌ عمراً»، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: «ظننتُ زيداً قائماً» تنصب «زيداً» بالتاء، و«قائماً» بالظنّ، وذهب خلف الأحمر إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب البصريون إلى أن العامل الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً. (ص. 72)

أدلة وحجج الكوفيين: الفعل والفاعل هما العامل في نصـــب المفعول، ولا يمكن أن يكون هناك مفعول بدون فعل وفاعل، سواء في اللفظ أو في التقدير، لأن الفعل والفاعل عندهم بمنزلة الشيء الواحد، واستدلوا على ذلك من عدة أوجه:

الوجه الأول: يأتي الفاعل في الأفعال الخمسة التي يتصل فيها ألف ونون بعد الفعل مباشرة، متصلاً به، ولولا أن الفاعل بمثابة حرف من نفس الفعل، لما جاز له أن يقع بعده، ويتصل به.

الوجه الثاني: إذا اتصلت تاء الفاعل بالفعل فإنّه يسكن لام الفعل، مثل: «ضربْتُ، وذهبْتُ»، حتى لا يجتمع في الكلمة الواحدة أربع متحركات على التوالي، ولولا أن تاء الفاعل من نفس الفعل لما سُكن لام الفعل، وبقي متحركاً.

الوجه الثالث: يلحق الفعل علامات التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً، والفعل بالأصل لا يؤنث، وإنما يؤنث الاسم، فلولا أنّ الفعل بمنزلة الفاعل لما ألحق به علامة التأنيث.

الوجه الرابع: يُركب العرب «حبّ» وهو فعل مع «ذا»، وهو اسم، في «حبّذا زيدٌ»، فأصبحا وكأنّهما كلمة واحدة، ويعرب بالرفع على الابتداء.

الوجه الخامس: عند نسب «كُنْتِ»، تصبح عندهم «كُنْتِيّ»، فبقيت تاء الفاعل، وهذه التاء إن لم تكن من نفس الفعل، لما جاز إثباتها وتركها.

الوجه السادس: يقال في التركيب: «زيدٌ ظننتٌ منطلق»، فألغيت «ظننتٌ»، فالجملة المكونة من الفعل والفاعل هي بمثابة الكلمة الواحدة، فلولا ذلك لما جاز إلغاؤهما، لأن الإلغاء يكون للمفردات ولا يكون للجمل.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أدلة وحجج البصـــريين: أجمع البصـــريون على أن الفعل له تأثير في العمل، والفاعل لا تأثير له، لأن الفاعل هو اسم، والأصل في الأسماء أنّها لا تعمل، فلذلك لا يعتبر الفاعل عامل النصب في المفعول، وهو حجة البصريين بأن الناصب للمفعول هو الفعل وحده دون الفاعل.

الرد على كلمات الكوفيين: أبطل ابن الأنباري (2002) قول من ذهب من الكوفيين إلى أن الفاعل وحده هو العامل في الفعل، لأن الفاعل اسمٌ، وأن الأصل في الاسم أن لا يعمل، وهذا يبطل أيضاً قول من ذهب منهم إلى أن الناصب للمفعول هو الفعل والفاعل لأنّه لا يكون إلا بعدهما، وأبطل قولهم بأنه لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً** ﴾ [القرآن الكريم، الشعراء:8]، فنصب الاسم بعد إن، ولم يليه، ويؤكد بأنّه إذا لم يلزم ذلك في الحرف، والحرف أضعف من الفعل، وهو فرع عليه في العمل، وبالتالي فلا يلزم ذلك في الفعل ، ولأن الفعل لما كان أقوى من حروف المعاني فصار يعمل عملين، فهو رافع للفاعل وناصب للمفعول، وأضاف بأن ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له .

وجد الباحث أن ابن الأنباري (2002) أشـار في مسـألته إلى فسـاد ما ذهب إليه خلف الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية، لأنّه لو كان الأمر كما زعم خلف الأحمر لوجب ألا يرتفع ما لم يسـم فاعله، مثل" ضُـرب، لعدم وجود معنى الفاعلية وأن ينصـب الاسـم في نحو " مات زيد"، لوجود معنى المفعولية، فلم ارتفع ما لم يسـم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم، في نحو "مات زيد" مع عدم معنى الفاعلية، دل على فساد ما ذهب إليه الأحمر.

مناقشة المسألة: وجد الباحث أن ابن الأنباري أكد بأن البصريين ذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول هو الفعل، وذهب قسم من الكوفيين إلى أن العامل الفعل والفاعل معاً، وهذا باطل عند ابن الأنباري لأنّه الفاعل اسم والمفعول اسم، والأصل في الاسم ألا يعمل، وأنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، نسبه ابن الأنباري إلى خلف الأحمر (ابن الأنباري، 1999)، أما آراء العلماء النحويين في هذه المسألة، والتي سكت عنها ابن الأنباري كانت كالآتي:

- العامل في المفعول هو الفعل والفاعل والذي نسبه ابن الأنباري للكوفيين، ونسبه السيوطي للفراء، الذي يؤكد بأن الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة لا ينفك أحدهما عن الآخر (السيوطي، د. ت أ) ، وعلى الرغم من أن ابن الأنباري أورد سبعة أدلة تؤيد رأي الفراء إلا أنّه لم يصرح باسمه، ونسب ذلك للكوفيين جميعاً.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

- وقصد ابن الأنباري الكوفيين بشكل عام عندما أشار إلى ذهاب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ولم يخص صاحبه مباشرة، هذا رأي هشام بن معاوية الذي يرى أن العامل في المفعول به هو الفاعل (ضيف، د. ت).
- وجد الباحث في ذهاب خلف الأحمر إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية حسب ما ذكر ذلك ابن الأنباري، بأنّه نسب هذا القول إلى خلف الأحمر، ولعل الصواب أن هذا القول لعلي بن الأحمر الكوفي تلميذ الكسائي لأمرين:

الأول: بأن خلفاً لا يعلم له قول في النحو، إنما هو راوٍ من رواة البصرة.

الثاني: أن خلفاً ليس كوفياً بل الكوفي هو علي بن المبارك بن الأحمر من الكوفيين.

ولعل الخطأ نشأ من لقب الأحمر، فحصل الخلط بين الرجلين (الوليدي، 2006)، ولكن هناك مصنف نحوي لخلف الأحمر بعنوان: مقدمة في النحو (الأحمر، 1961) وهناك من طعن بأن يكون لخلف الأحمر البصري، ورجح أن يكون للأحمر الكوفي، أو لكوفي متأخر عن الأحمر الكوفي (مغالسة، 1991)، ولو أن ابن الأنباري قصد خلف الأحمر البصري بعينه يكون بذلك وضعه مع الكوفيين وهو خلاف المقصود.

وجد الباحث أن رأي معظم النحويين كان موافقاً لرأي البصريين ولرأي ابن الأنباري مثل ابن الوراق (1999)، وثعلب والكسائي (الزاملي، 2014)، والجوجري (2004)، فاجتمعت أغلب الآراء على رأي البصريين، ويقوي ابن الأنباري مذهب البصريين بحجة فلسفية هي " إضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"، فالناصب للمفعول به هو الفعل دون الفاعل، لأن الفعل له تأثير في العمل والفاعل لا تأثير له في العمل لأنّه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، ولم يسبق ابن الأنباري أحد إلى ذكر هذه القاعدة، مما يدل أنّها من قوله وصياغته (الزاملي، 2014).

رأى الباحث أن ابن الأنباري كان منصفاً في حكمه بهذه المسألة لصالح البصريين، لكن يؤخذ عليه بأنّه نسب قول الفراء بأن العامل في المفعول هو الفعل والفاعل معاً إلى الكوفيين جميعاً، وسكت عن تخصيص هذا القول بصاحبه، والنقطة الثانية هي ذهاب الكسائي وثعلب من الكوفيين مع رأي البصريين، لذلك وجد الباحث أن هذه المسألة يجب ألا تعمم على كل الكوفيين.

المبحث الثاني: نصب المفعول معه

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

نص المسألة: وهي المسألة الواحدة والثلاثون في كتاب الإنصاف لابن الأنباري (2002) قال فيها:

ذهب الكوفيّون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: «استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة»، وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو اسحاق الزجّاج من البصريين، إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابس الخشبة، وما أشبه ذلك، لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب «مع» في نحو «جئت معه». (ص. 206)

أدلة وحجج الكوفيين: احتج الكوفيّون كما ذكر ابن الأنباري (2002) بأنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك في المثال: استوى الماء والخشبة، فلا يحسن أن يكرر الفعل عندهم مع الخشبة، فلا يقولون: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة، لتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في « جاء زيدٌ وعمروٌ» فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف، نحو « زيدٌ خلفك»، وما أشبه ذلك، ثم أكدوا على صحة كلامهم بأنّ الفعل المتقدم لا يجوز أنّ يعمل فيه، لأن « استوى، وجاء»، فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء.

أدلة وحجج البصريين: وجد الباحث أن ابن الأنباري عرض حجج البصريين في هذه المسألة على النحو الآتي:

1- وجد البصريون أن العامل هو الفعل، لأن هذا الفعل قوّي بالواو على الرغم من كونه لازماً، لكنه تعدّى إلى الاسم فنصبه، كما عُدّي بالهمزة، في نحو: « أخرجت زيداً » (أبو حيان، 1998)، وُعدي بالتضعيف أيضاً، نحو: «خرّجت المتاع » (أبو الفداء، 2000)، وكما عدّي بحرف الجر، نحو: « خرجت به» (ابن الصايغ، 2004)، وهذا هو المعتمد عند البصريين، وأدلتهم على ذلك كثيرة جداً، فالواو هي في الأصل حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل، وفيها معنى العطف ومعنى الجمع، فلما وضعت موضع« مع» خلعت عنها دلالة العطف، وأخلصت للجمع (ابن يعيش، 2001)، وفاء العطف فيها معنيان: العطف، والإتباع، فإذا وقعت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف، وأخلصت للإتباع، وكذلك همزة الخطاب في « هَاءَ يا رجلُ»، وإذا ألحقتَهَا الكاف جردتها من الخطاب (ابن جني، د. ت)، وإن حالة الفعل غير المتعدي الذي قوّي بالواو، يشبه نوعا ما الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية « إلا»، وبذلك يكون المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو كما بينوا ذلك.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210 ISSN:2958-8537 Issue: N13
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

2- أما ما ذهب إليه الزَّجَّاج من أنّه منصـــوب بتقدير عامل، والتقدير ولَابَسَ الخشـــبة، لأن الفعل لا يعمل في المفعول بتوســـط الواو بينهما، وأقر ابن الأنباري (2002) ببطلان ذلك، لأن الفعل يعمل في المفعول معه على النحو الذي يتعلق به، فإن احتاج إلى توســط حرف عَمِلَ مع وجوده، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك عمل مع عدمه، وقد بيَّن ابن الأنباري أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوســـط الواو، وأنّه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، ثم يطرح ابن الأنباري بعض الأسئلة: فكيف يُجعل ما هو سببٌ في وجود العمل سبباً في عدمه؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضـدّ المقتضـى؟ ولو كان ما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى، لأن ما ذهب إليه يحتاج إلى تقدير! وما ذهب إليه الأكثرون لا يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

3- أما رد ابن الأنباري (2002) على رأي الأَخْفَش بأنّه ينتصـب انتصـاب «مع»، هو رأي ضـعيف أيضـاً، لأن «مع» ظرف، والمفعول معه في نحو: «اسـتوى الماءُ والخشـبةَ، وجاء البردُ والطَّيَالِسَـةَ» ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف.

الرد على كلمات الكوفيين: وجد الباحث أن جواب ابن الأنباري (2002) عن كلمات الكوفيين كان من خلال عدة نقاط:

1- أما قولهم بأنّه منصوب على الخلاف، لأنّه لا يحسن تكرير الفعل، فخالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف، فهذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين عند ابن الأنباري، وأن الخلاف عنده لا يكون موجباً للنصب، نحو: «ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، وما مررت بزيدٍ لكن بكرٍ» وإن ما بعد لكن يخالف ما قبلها، ولا يكون منصوباً، وإن « لكن» يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، سواء لزمت العطف في النفي عند ابن الأنباري، أو جاز بها العطف في الإيجاب عند الكوفيين، فلو كان ذلك كما زعم الكوفيون لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع "لكِنْ" وهو حرف، لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله، فلأن لا يكون موجباً للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها، وهو الأولى بذلك، وكذلك أيضاً يبطل بـ« لا» كما قيل: « قام زيدٌ لا عمروٌ، ومررت بزيدٍ لا عمرو» وما بعد« لا» يخالف ما قبلها كلكن، وليس بمنصوب، فدلَّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

2- وقولهم بأن الفعل المتقدم لازم، فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه، أكد ابن الأنباري بأنّه تعدَّى بتقوية الواو، فخرج عن كونه لازماً، وقد تم توضيح ذلك في فقرة حجج البصريين في المسألة نفسها.

مناقشة المسألة: وجد الباحث أن الخلاف قد دبّ بين البصريين والكوفيين، وبين البصريين أنفسهم، وكذلك بين الكوفيين أيضاَ، فاختلف البصريّون على ثلاثة أقوال:

أولا: مذهب سيبويه (1988): وهو باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنّه مفعول معه، وهو رأي جمهور البصريين وعليه الفارسي (الإستر أبادي، 1998)، والجرجاني (1982) في أحد قوليه: " أن العامل الفعل المتقدم أو ما أشبهه بواسطة الواو" (ص. 659).

وقام ابن يعيش (2001) بإبطال جميع المذاهب في نصب المفعول، ليصل إلى القول بأن الصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل هو الفعل، ويذهب الرضي في شرح الكافية إلى ما ذهب إليه سيبويه في أن الناصب للمفعول معه هو الفعل ويتشدد في ذلك، حيث يبطل الأقوال الأخرى ويفندها بقوله: " أعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه، الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع" (ابن مالك م.، د. ت، ص. 699).

وإلى ذلك ذهب السيوطي (1998) أنّه ما تقدم من فعل أو شبهه.

ثانياً: وهو ما ذهب إليه الأخفش كما أشار إليه ابن الأنباري، حيث يرى أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، فلما وضعت الواو موضع «مع»، لم يكن بالإمكان إثبات الإعراب فيها، لأنّها حرف، فانتقل إلى ما بعدها.

ثالثاً: وهو قول الزجاج الذي انفرد فيه عن البصريين حيث وجد أن عامل النصب في المفعول معه فعل مضمر بعد الواو يدل عليه سياق الجملة، ففي «استوى الماء والخشبة» يقدر فعلاً لتصبح الجملة: «استوى الماء ولابس الخشبة» (المرادي،1983)، وهو باطل برأي ابن الأنباري، ووافق النحاة ابن الأنباري وأجمعوا على تضعيف قول الزجاج (صواقطة، 2004).

لقد لاحظ الباحث بأنّ ابن الأنباري (2002) عرض آراء البصريين فنسب الرأي الأول للبصريين جميعاً، ولم يذكر بأن هذا القول أصلاً يعود لسيبويه وقد تبناه النحاة البصريون، وكان من الأفضل أن يقول ذهب سيبويه، بينما نسب الرأي الثاني والثالث للأخفش والزجاج مباشرة، ولم يقل بعض البصريين أو البصريين، والنقطة الثانية بأن ابن الأنباري استخدم مفردات البصريين أنفسهم بالرد على الزجاج، فمن باب الإنصاف كان على ابن الأنباري أن لا يقول: « قلنا»، فمن الأفضل أن يقول بأن البصريين قالوا، واختلف الكوفيون في عامل المفعول فيه وتعددت أقوالهم ومذاهبهم:

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الأول: عامله الفعل وشبهه، وهو مذهب جمهور الكوفيين، كما هو مذهب جمهور البصريين (ابن هشام، د. ت أ)، أي أن الأصل في نحو قولك: استوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة، ثم أقيمت الواو مقام «مع»، توسعاً في الكلام، فقوي الفعل بالواو، ووقع على الاسم فنصبه، وهذا القول سكت عنه ابن الأنباري ولم يذكره، وهذا القول الذي ذكره ابن هشام، فإذا كان صحيحاً، فليس هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، فهناك اتفاق لا خلاف.

الثاني: عامل الظرفية: وهو معظم الكوفيين والأخفش، وقد نسبه ابن الأنباري للأخفش فقط ولم يذكر أحداً من الكوفيين بأنّه تكلم به، ويرى أصحاب هذا المذهب أن الظرفية عامل النصب في المفعول معه، وأن الواو هي التي هيأت له الظرفية، ومعنى الظرفية هنا أنك إذا قلت: قمت مع زيد، وسرت مع النيل، فلما حذفت « مع» وكانت من قبل منتصبة على الظرفية، وأقيمت الواو مقامها، ولم يكن إثبات الواو الإعراب في الواو كونها حرفاً لا يحتمل النصب، فانتصب ما بعدها على معنى انتصاب «مع» الواقعة الواو موقعها، وقد ردّ هذا المذهب، لأن لو كان الأمر كما زعمه أصحاب هذا القول، لجاز النصب في نحو: كل رجل وضيعته مطرداً، وليس كذلك (الصبان، 1997)، وهناك نحوياً كوفياً ينسب هذا الرأي إلى محمد بن يزيد المبرد، مما يعزز أن يكون هذا العامل قد قال به نحويون بصريون كالأخفش والمبرد، لا الكوفيون فقط، وقول محمد بن يزيد: تبكي عليها نجوم الليل والقمر، فرفع النجوم ونصب القمر على: مع القمر، فلما حلت الواو محل «مع» نصب ما بعدها، كما في القول: لو تركك عبدالله والأسد لأكلك.

الثالث: عامل الخلاف: ولاذ بعض الكوفيين بعامل الخلاف لتفسير نصب المفعول معه، غير أن هناك خلطاً كبيراً في نسبة هذا العامل، فقد نسب مرة للكوفيين كما فعل ابن الأنباري في كتاب الإنصاف، ومرة ثانية لبعضهم (ابن هشام، د. ت أ)، ومرة ثالثة لأكثرهم (السيوطي، 1998)، وأخيراً نسب للفراء ومن وافقه، كالجرمي (البطليوسي، 1979)، ومعنى أن ينتصب المفعول معه على الخلاف، أن الثاني مخالف للأول ففي الجملة: استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرار الفعل، فلا يقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكون معوجة حتى تستوي، فيلجأ المتكلم إلى مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في علامة الإعراب حتى يستقيم المعنى (حمدي، 1995).

الرابع: عامله الصرف: جعله الفراء عامل النصب في المفعول معه، وقد سكت ابن الأنباري عنه، مع أن الفراء ذكره صراحة في «المعاني» ولم يذكر الخلاف البتة، يقول الفراء (1980):

" فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة، ولا نستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف..."(ص. 34).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وقد لاحظ الباحث من خلال البحث والاستقصاء في هذه المسألة بأنّها ليست مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين فجمهور الكوفيين والبصريين كانوا متفقين في هذه المسألة، وإن شذ بعض الكوفيين وكذلك بعض البصريين، فالخلاف كان بين البصريين أنفسهم وبين الكوفيين أنفسهم أيضاً والله أعلم.

المبحث الثالث: وقوع الماضي حالاً.

نص المسألة: هي من مسائل كتاب الإنصاف لابن الأنباري (2002) قال فيها: " ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأَخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنّه إذا كانت معها«قَدْ» أو كان وصفاً لمحذوف فأنّه يجوز أن يقع حالاً" (ص. 212).

أدلة وحجج الكوفيين: كان دليل الكوفيين على أنّه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً هو النقل والقياس:

1- أما النقل: استدلوا بقوله تعالى: ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ [القرآن الكريم، النساء:90]، فحصرت: فعل ماضٍ، وقد جاءت في موضع الحال، وتقديره: حصرَة صدورهم، ودليلهم على صحة ذلك، قراءة من قرأ: «أو جاؤوكم حَصِرَةً صدروهم»، وهي قراءة الحسن البصريّ ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم (سراج الدين، 1998)، وذكر النويري (1423هـ) أنهم استشهدوا بقول أبي صخر الهذلي:

وإني لَتَعْرُونِي لذكراك نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

والبيت من البحر الطويل، والشاهد هنا في بلله: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، فدل على جوازه.

2- وأما القياس: فكل ما يجوز أن يكون صفة لنكرة نحو: « مررت برجل قاعد، وغلام قائم»، يجوز أن يكون حالاً للمعرفة نحو: « مررت بالرجل قاعداً، وبالغلام قائماً»، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: « مررت برجل قَعَدَ، وغلام قامَ»، فينبغي أن يجوز بأن يكون حالاً للاسم المعرفة نحو: « مررت بالرَّجُلِ قَعَدَ، وبالغلام قَامَ» وما أكثر ذلك، والذي يدل على أنّه يجوز أن يُقام الفعل الماضي مُقام الفعل المستقبل، قوله تعالى: ﴿ **إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ** ﴾ [القرآن الكريم، المائدة: 110] أي: يقول، وعندما يجوز أن يقام الماضي مقام المستقبل، جاز أن يقام مقام الحال (ابن الأنباري، 2002).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

3- **أدلة وحجج البصريين:** وأما البصريون احتجوا بأنّه لا يجوز أن يقع حالاً وذلك لوجهين:

أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فيجب ألا يقوم مقامه، والوجه الثاني: أنّه يمكن أن يوضع مكان الحال ما يجوز أن يقال فيه «الآن» أو «الساعة» نحو: «مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب»، لأنّه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الفعل الماضي، فيجب أن لا يكون حالاً (ابن الأنباري، 2002).

الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاج الكوفيين بقوله تعالى: ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ [القرآن الكريم، النساء: 90]، فحصرت: فعل ماضٍ، وقد جاءت في موضع الحال، وتقديره: حصرَة صدورهم، فلا حجة لهم فيه عند ابن الأنباري (2002)، وذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون صفة لقوم مجرور أول الآية، في قوله تعالى: ﴿**إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ**﴾[القرآن الكريم، النساء:90].

الوجه الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، والفعل الماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يكون حالاً بإجماع النحاة.

الوجه الثالث: أن يكون خبراً بعد خبر، كأنّه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم، فخبر بجملة «حصرت صدورهم» عن جملة «أو جاؤوكم».

الوجه الرابع: أن يكون محمولاً على الدعاء، لا على الحال، كأن قال: ضيق الله صدورهم، والأمثلة على ذلك كثيرة، وكذلك في قوله تعالى أيضاً: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90]، فحصرت فعل ماض أفاد معنى الدعاء.

وأما قول الكوفيين: أنّه يصلح أن يكون صفة للنكرة، فصلح أن يقع حالاً، نحو: «قاعدٍ، وقائم» فأكد ابن الأنباري بأنّه فاسد، ففي الأمثلة التي أوردها الكوفيون: «مررت بالرجل قاعداً، وبالغلام قائماً»، إنما يجوز أن يكون «قاعد وقائم» حالاً لأنّه اسم فاعل، واسم الفاعل يدل على الحال، بخلاف الفعل الماضي فأنّه لا يدل على الحال، وبالتالي لا يجوز أن يأتي حالاً.

وأما قول وحجج الكوفيين بأنّه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال، هو باطل وغير صحيح عند ابن الأنباري (2002)، ذلك لأن الفعل الماضي يدل على المستقبل في بعض

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المواضع، لأن الأصل ألا يدل على المستقبل بدليل يدل عليه كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابن مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 116]، فلا يجوز في غيره، ويجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً إذا كان هناك دليل يدل على ذلك، وذلك إذا سبق بـ «قد» أو كان وصفاً لمحذوف، ولا يجوز في غير ذلك.

مناقشة المسألة: استنتج الباحث من هذا العرض لهذه المسألة بأن الكوفيين ومعهم الأخفش كما أشار ابن الأنباري (2002) قد ذهبوا إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، ونهج الفراء (1980) منهج البصريين في هذه المسألة، ولم يذكر ابن الأنباري هذه النقطة، حيث ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً إلا إذا سبق بـ « قد» أو كان وصفاً لمحذوف، واحتج الكوفيون بأن الفعل الماضي يجوز أن يقام مقام المستقبل كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [القرآن الكريم، النساء: 90]، وأما البصريون فكانت حجتهم أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقام مقامه، والذي يصلح أن يضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة، واعتمدوا على قوله تعالى: ﴿ **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ [القرآن الكريم، النساء: 90]، على تقدير جاؤوكم رجالاً حصرت صدورهم، فـ « حصرت صدورهم» في محل نصب لأنّها صفة حلت محل موصوف منصوب على الحال، أو هي جملة دعائية ' كأنّه قال: « ضيق الله صدورهم»، وقيل: «حصرت صدورهم» لفظه ماض والمعنى على المضارعة، أي جاؤوكم حصرت صدورهم، فالحصر موجود عند مجيئهم، لذلك عبر عنه بفعل الحال (ابن جني، 1985).

من خلال النظر في أدلة الفريقين وجد الباحث أن البصريين اعتمدوا على القياس والكوفيين اعتمدوا على السماع، والسماع يترجح على القياس، والشواهد التي استدل بها الكوفيون تؤيد مذهبهم وهي كثيرة لا تحتاج إلى تقدير ولا تأويل (حامد، د. ت)، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ**﴾ [القرآن الكريم، الشعراء: 111]، وقوله تعالى: ﴿ **هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 65]، وقال أبو حيان(1420هـ): " وإضمار « قد» قول للبصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش: أن الماضي يقع حالاً، ولا يحتاج إلى إضمار « قد» ، وهو الصحيح، ففي كلام العرب " (ص. 400).

ويقول ابن حيان (1420هـ) في موضع آخر: " كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد فساغ القياس عليه"(ص. 489)، وورد أيضاً عن ابن حيان (1420هـ) في موضع ثالث قوله: " فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير" قد" كثرة ينبغي القياس عليها"(ص. 251).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وكذلك كان الأمر عند الآرمي (2001) عندما قال: " ولا يحتاج إلى إضمار قد، لأنّه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد، فساغ القياس عليه" (ص. 259).

رأى الباحث استناداً للأدلة التي ذكرها بأن ابن الأنباري لم يكن منصفاً في هذه المسألة في وقوفه مع البصريين ضد الكوفيين والله أعلم.

المبحث الرابع: حاشى

نص المسألة: وردت هذه المسألة في كتاب الإنصاف لابن الأنباري (2002) يقول فيها: " ذهب الكوفيون إلى أن «حاشى» في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنّه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنّه حرف جر، وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنّه يكون فعلاً ويكون حرفاً" (ص. 241).

أدلة وحجج الكوفيين: رأى ابن الأنباري (2002) بأن الكوفيين احتجوا بأن «حاشى» في الاستثناء فعل ماضٍ، بدليل أنّه فعل يتصرف، ودليلهم على أنّه يتصرف قول النابغة (د. ت):

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ وما أُحَاشِي من الأقوام من أحد

فالتصرف من خصائص الأفعال، فحتى يكون متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً، « حاشى، أحاشي»، ومن الكوفيين من أكد على أنّه فعل، هو تعلق لام الخفض به، والدليل قوله تعالى: ﴿ **حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا**﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 31]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل، لا بالحرف، وحذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام، ومنهم من استدل على أنّه فعل، أنّه يدخله الحذف، والحذف يكون في الفعل، لا في الحرف، وذلك نحو القول في حاشى لله: حاش لله، والدليل على ذلك قرأ أكثر القراء: « حاش لِلَّهِ » بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف، فدل على أنّه فعل.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أدلة وحجج البصريين: ذهب البصريون إلى أن «حاشى» حرف جر، وحجتهم على أنّه ليس بفعل وأنّه حرف أنّه لا يجوز دخول «ما» عليه، فلا يقال: «ما حاشى زيداً»، كما يقال: «ما خلا زيداً، وما عدا عمراً»، ولو كان فعلاً كما زعم الكوفيون لجاز أن يقال: «ما حاشى زيداً»، فلما لم يقولوا ذلك، دلّ على فساد ما ذهبوا إليه، والدليل على أنّه حرف جر، أن الاسم يأتي بعد حاشى مجروراً، كقول الشاعر (الأصمعي، 1993):

حاشى أبي ثوبان إنَّ به ضَنّاً على المَلْحَاة والشَّتم

ولا يخلو: إما أن يكون هو العامل للجر، أو عامل مقدّر، ولا يجوز أن يكون عامل مقدّر، لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف فوجب أن يكون هو العامل هنا.

الجواب عن كلمات الكوفيين: وجد الباحث أن جواب ابن الأنباري عن كلمات الكوفيين كان على النحو الآتي:

1- أنكر ابن الأنباري قول الكوفيين: « أنّه يتصرف»، ولم يسلم به، وردّ على ما استدلوا به من قول النابغة: وما أُحَاشِي من الأقوام من أحد، بأن « أُحَاشِي» مأخوذ من لفظ حاشى، وليس متصرفاً منه، كما يقال: بَسْمَلَ، وهلَّلَ، وحَمْدَلَ، وسَبْحَلَ، وحَوْلَقَ، إذا قال: بسم الله، ولا إله إلا الله، والحمد لله، وسبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكذلك يقال: « لبَّى» إذا قال: لبيك، و« أَفَّفَ» إذا قال: أفّة، وهو اسم للضُّجرَة، و« دَعْدَعَ » إذا قال لغنمه: دَاعْ دَاعْ، وهو تصويت بها، و « بأبأ الرجل بفلانٍ» إذا قال له: بأبي أنت، كما قال: وإن تُبَأْبَأْنَ وإن تُفَدَّين، فكما بُنِيَتْ هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك هنا أيضاً.

2- وأما قول الكوفيين: « إن لام الجر تتعلق به»، فلم يسلم به ابن الأنباري، لأن اللام في قولهم: « حاشى لله» زائدة لا تتعلق بشيء، وأكد ابن الأنباري (2002) أن ذلك ورد كثيراً في القرآن الكريم، قال تعالى:﴿ **لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾ [القرآن الكريم، الأعراف: 154] لأن التقدير فيه: يرهبون ربهم، واللام زائدة لا تتعلق بشيء، وكقوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى** ﴾ [القرآن الكريم، العلق: 14]، أي ألم يعلم أن الله، والباء زائدة لا تتعلق بشيء، وكقوله تعالى: ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ** ﴾ [القرآن الكريم، العلق: 1]، أي: أقرأ اسم ربك، وكقوله تعالى: ﴿ **وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** ﴾ [القرآن الكريم، البقرة: 195]، أي ولا تلقوا أيديكم، وقوله تعالى: ﴿ **تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ** ﴾ [القرآن الكريم، المؤمنون: 20]، أي تنبت الدهن، ويجوز أن تكون هنا مُعَدِّية، لأنّه يقال: نبت وأنبت، لغتان بمعنى واحد،

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وكقولهم « بحسبك زيد» أي حسبك وكقول الجعدي أيضاً كما ورد في ابن الأنباري (2002): نضرب بالسيف ونرجو بالفَرَجْ

أي نرجو الفرج، والباء زائدة لا تتعلق بشيء، وأما قوله تعالى: ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ**﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 12] فليس للكوفيين فيه حجة، لأن حاشى هنا ليس بموضع استثناء، وإنما هو كما لو قيل: فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك «حاشاه" وهذا ليس باستثناء، وهو بعيد عنه.

3- وأما قول الكوفيين بأن «حاشى يدخله الحذف والحذف لا يكون في الحرف»، فكان جواب ابن الأنباري عنه من خلال وجهين:

أحدهما: بعدم التسليم مطلقاً أن « حاشى» يدخله الحذف، لأن الأصل عند بعض القراء في « حاشى»، حاش بغير ألف، وإنما زيدت فيه الألف، وهذا هو الجواب عن احتجاج الكوفيين بقراءة من قرأ: « حَاشَ للهِ»، ثم إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيِّد القُرَّاء، وقال: العرب لا تقول: « حاش لك» ولا «حاشك» وإنما تقول: « حاشى لك، وحاشاك» وكان يقرؤها: « حَاشَى للهِ» بالألف في الوصل، ويقف بغير ألف في الوقف متابعةً للمصحف، لأن الكتابة على الوقف لا على الوصل، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي وكان من الموثوق بعلمهم في العربية: العرب كلها تقول « حاشى لله» بالألف، وهذه حجة لأبي عمرو.

والوجه الثاني: ويسلم ابن الأنباري بأن «حاشى» الأصل فيه بالألف، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، وعندما قالوا: « إن الحرف لا يدخله الحذف»، أنكره ابن الأنباري ولم يسلم به أيضاً، لأن الحرف يدخله الحذف، كما في رُبَّ: رُبَ، بالتخفيف، وقد قرئ به، والأمثلة على ذلك كثيرة، وقد ذكرها ابن الأنباري في مسألته، قال الله تعالى: ﴿ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ** ﴾ [القرآن الكريم، الحجر: 2]، ثم ورد في البغدادي (1997) قول أبي كبير الهذلي:

زُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فأنّه رُبَ هَيْضَلٍ لجِبٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ

وورد في الأصفهاني (2003) قول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يا رَبِّ أَنْ رُبَ دعوة دعوتك فيها مخلصًا لو أُجَابُهَا

والبيت بدون نسبة لأحد، والشاهد: في رُبَّ أربع لغات: ضم الراء وفتحها، مع تشديد الباء تخفيفها، نحو: رُبَّ، ورُبَ، ورَبَّ، ورَبَ.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ثم ذكر ابن الأنباري (2002) بأنّه يجوز الحذف عند الكوفيين في أن العرب قالوا: في سوف أفعلُ: « سَوْ أفعل» بحذف الفاء، وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب في أماليه، وحكى ابن خَالَوَيْهِ فيها أيضا « سَفَ أفعل» بحذف الواو، وزعمتم أيضًا أن الأصل في سأفعل: سوف أفعل، فحذفت الواو والفاء معًا، وسوف حرف، فكيف يمنعون جواز الحذف هنا ؟ فهذا دليل على فساد ما ذهبوا إليه.

مناقشة المسألة: وجد الباحث أن هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف بين العلماء النحويين في هذه المسألة، فقد اتفقوا في أن «حاشا» من أدوات الاستثناء، ولكنهم اختلفوا في أنّها فعل هي أم حرف، أم هي فعل وحرف، وفي هذا الاختلاف وُجدت عدة مذاهب:

الأول: رأى سيبويه (1988م) أنّها حرف جر دائماُ، ولا ترد فعلاً حيث يقول: " وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"(ص. 349).

وسار على نهج سيبويه، (ابن ولّاد، 1996، ابن الوراق، 1999، الفارسي، 1990، ابن برهان، 1984)، والزمخشري (ابن يعيش، 2001)، وغيرهم من النحويين والمفسرين والمعربين (الجرجاني، 1982)، واستدلوا على صحة رأيهم بالسماع والقياس، فمن السماع قول الأصمعي (1993):

حاشى أبي ثوبان إنَّ أبا ثوبان ليس ببكمةٍ فَدْمِ

فقد جر الشاعر بـ «حاشى» أبي، وأما القياس ورد في عدة أوجه:

1. أن تقول: حاشايّ، ولا تقول: حاشاني، ولو كان فعلاً لقلته كما تقول: رماني وعاطاني.
2. أنّه لا يجوز أن يكون صلة «ما» المصدرية فلا تقول: قام القوم حاشا زيداً، كما تقول: قاموا ما خلا زيداً، وهذا يدل على أنّه حرف، إذ لم يجز أن يُجعل صلة «ما».
3. أنّه لو كان فعلاً، لكان له فاعل، وليس له فاعل.

الثاني: وهو مذهب الكوفيين عند ابن الأنباري: أنّها فعل، ومنهم الفراء (ابن الوراق، 1999)، واحتجوا على صحة رأيهم بأنّه يتعدى باللام كقوله تعالى: ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 31]،

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل، يقال: «حاشا لله، وحشا لله» والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف، ولهذا قرأ أكثر القراء: «حاش لله» بإسقاط الألف، فدل على أنّه فعل.

واحتجوا أيضاً بأنّه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، قال النابغة (د. ت):

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

الثالث: يرى أنّها تأتي فعلاً وحرفاً، ومنهم المبرد (1966)، وقد سار المبرد على نهج أبي عمرو بن العلاء والأخفش وأبو زيد الأنصاري، والجرمي والمازني (المرادي، 1983)، ووافقهم عدد من النحويين، ونسبه ابن السراج إلى البغداديين وبعضهم إلى البصريين، وتبعهم بعض المحدثين (حمدي، 2008).

الرابع: رأى النحاس أنّها اسم، وقد دل على ذلك تقديره لها في قوله تعالى: ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا**﴾ [القرآن الكريم، يوسف: 31] بـ «معاذ الله»، ووافقه في ذلك، ابن مالك، وأبو حيان وابن هشام، وابن عقيل والأشموني، والسيوطي والخضيري الذي استدل على اسميتها بجواز تنوينها. (العكبري، 1986).

ووجد الباحث في نهاية دراسته لهذه المسألة بأن جمهور النحويين رأوا أن «حاشا» تأتي فعلاً وحرفاً، لورود السماع فيه عند العرب نثراً ونظماً، وما ذهب إليه بعضهم بإنكار قراءة من أسقط الألف في «حاشا» فيه تعسف وإجحاف، فقد قرأ جميع القراء بإسقاطها عدا أبا العلاء، وبذلك لم يكن ابن الأنباري منصفاً بهذه المسألة في وقوفه في صف البصريين والله أعلم.

الخلاصة والاستنتاجات

الخلاصة:

تناول هذا البحث بعض مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بالمنصوبات، والتي ذكرها أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث ذكر الباحث نص المسألة كما جاءت في كتاب الإنصاف، ثم عرض حجج الكوفيين والبصريين، ثم رأي ابن الأنباري وجوابه عن كلمات الكوفيين، وقام بمناقشة هذه المسألة معتمداً على الشواهد التي وردت في القرآن الكريم، وأقوال النحاة والعلماء والمفسرين، والاعتماد على السماع والقياس عند العرب في ترجيح أقوال فريق على آخر والوصول إلى الرأي الراجح.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

واحتوت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة مباحث، وقد حدد الباحث في المقدمة أهمية وأهداف وصعوبات ومشاكل البحث والدراسات السابقة في هذا المجال، والمنهج الذي اتبعه في كتابة البحث هو المنهج الوصفي والاستنتاجي، ، وتناول المبحث الأول والثاني مسألتي القول في عامل نصب المفعول والمفعول معه، والمبحث الثالث مسألة الخلاف في وقوع الماضي حالا والمبحث الرابع الخلاف في مسألة حاشى، وعرضت هذه المسائل ونوقشت مناقشة علمية.

النتائج: تم الوصول في نهاية هذا البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

1- وجد الباحث أن الخلاف النحوي في مسألة نصب المفعول معه، لم تكن مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فجمهور الكوفيين والبصريين كانوا متفقين في هذه المسألة وإن شذّ بعض الكوفيين والبصريين عن ذلك.

2- وجد الباحث أيضاً بأن ابن الأنباري لم يكن منصفاً في مسألة وقوع الماضي حالاً، لأن البصريين اعتمدوا على القياس في هذه المسألة، والكوفيون اعتمدوا على السماع، والسماع يترجح على القياس، والشواهد التي استدل بها الكوفيون تؤيد مذهبهم.

3- وجد الباحث في نهاية دراسته لمسألة «حاشا» بأن جمهور النحويين رأوا أن «حاشا» تأتي فعلاً وحرفاً، لورود السماع فيه عند العرب نثراً ونظماً، وما ذهب إليه بعضهم بإنكار قراءة من أسقط الألف في«حاشا» فيه تعسف وإجحاف، فقد قرأ جميع القراء بإسقاطها عدا أبا العلاء، وبذلك لم يكن ابن الأنباري منصفاً بهذه المسألة في وقوفه في صف البصريين والله أعلم.

4- وجد الباحث أن للقراءات القرآنية دوراً كبيراً في النحو وتحديد قواعد وأصوله والأسس التي يبنى عليها، فهي حجة على النحو وليس النحو حجة عليها.

التوصيات والاقتراحات:

يوصى الباحث الإخوة الباحثين في دراسة الخلافات النحوية أن يواصلوا البحث في النقاط والنتائج التي ذكرها للوصول إلى نتائج أفضل، وإعادة اخضاع المسائل النحوية التي وقع فيها الخلاف لمقياس القرآن الكريم والقراءات القرآنية، لدورهما الكبير والأساسي في الوصول إلى ترجيح قول على آخر والابتعاد عن الشواهد الشعرية غير المعروف قائلها.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

فهرس المراجع

ابن الأنباري، (1999). *أسرار العربية*. دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن الأنباري، (2002). *كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف*. تح: د. جودة مبروك. القاهرة. مكتبة الخانجي.

ابن جني، عثمان. *الخصائص*. ط4. مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. د. ت.

ابن جني، (2000م)، *سر صناعة الإعراب*، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع الجذامي. (2004). *اللمحة في شرح الملحة*. تح: إبراهيم الصاعدي. المدينة المنورة, الجامعة الإسلامية.

ابن مالك، *شرح الكافية الشافية*. تح: عبد المنعم هريدي. مكة المكرمة. جامعة أم القرى. د. ت.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1979). *أوضح المسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تح: محمد محي الدين. ط5. بيروت. دار الجيل.

ابن هشام، *شرح اللمحة البدرية*. تح: هادي بحر. عمان. دار اليازوري. د. ت. أ.

ابن الوراق، محمد. (1999). *علل النحو*. تح: محمود الدرويش. الرياض. مكتبة الرشد.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001). شرح المفصل. بيروت. دار الكتب العلمية.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير*. تح: صدقي جميل. بيروت. دار الفكر.

أبو حيان، (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تح: رجب محمد. القاهرة. مكتبة الخانجي.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل. (2000). *الكناش في النحو والصرف*. تح: رياض الخوام، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الإستر أبادي، محمد رضي الدين بن الحسن. (1998). *شرح كافية ابن الحاجب*. تح: إميل يعقوب. بيروت. دار الكتب العلمية.

البطليوسي، عبد الله بن محمد. (1979). *إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي*. تح: حمزة النشرتي. الرياض. دار المريخ.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. (1982). *المقتصد في شرح الإيضاح*. تح: كاظم المرجان. بغداد. دار الرشيد.

الجوجري، شـــمس الدين بن عبد المنعم. (2004). *شـــرح شـــذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تح: نواف الحارثي. المدينة المنورة. الجامعة الإسلامية.

حامد، فاطمة محمد طاهر. *أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي*، [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

حمدي، محمد عبد الرحمن. (2008). *آراء المنتجب الهمذاني النحوية*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الخرطوم. السودان.

حمدي، محمود جبالي. (1995). *الخلاف النحوي الكوفي*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الأردنية. الأردن.

خلف الأحمر، خلف بن حيان الأحمر البصري. (1961). *مقدمة في النحو*. تح: عز الدين التنوخي. دمشق. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم.

الزاملي، أحمد قاسم محمد. (2014). *الخلاف النحوي في كتاب المحصول*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القادسية.

ســـراج الدين، عمر بن علي الحنبلي. (1998). *اللباب في علوم الكتاب*. المجلد الثالث والثامن، تح: عادل عبد الموجود. بيروت. دار الكتب العلمية.

سيبويه، (1988م). *الكتاب*. تح: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة. مكتبة الخانجي.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1998). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تح: أحمد شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون. بيروت. دار الكتب العلمية.

السيوطي، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تح: عبد الحميد هنداوي. مصر. المكتبة التوقيفية. د. ت أ.

الصبان، محمد بن علي. (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. بيروت. دار الكتب العلمية.

صوافطة، ناجح جميل، (2004م)، *المفعول معه بين النظرية والاستعمال*، . [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية. الأردن.

ضيف، شوقي. (1992). *المدارس النحوية*. ط7. دمشق. دار المعارف.

العكبري، (1986). *التبين عن مذاهب النحويين والبصريين*. تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

الفراء، يحيى بن زياد. (1980). *معاني القرآن*. تح: محمد النجار. بيروت. عالم الكتب.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المبرد، محمد بن يزيد. (1966). *المقتضب*. المجلد الثاني والرابع. تح: محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت. عالم الكتب.

المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله. (1983). *الجنى الداني في حروف المعاني*. تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط2. بيروت. دار الأفاق الجديدة.

مغالسة، محمود حسين. (1991م). *نفي كتاب مقدمة في النحو لخلف الأحمر*. جامعة دمشق. بحث في مجلة الجامعة. المجلد 7. العددان 27-28.

النابغة الذبياني، *ديوانه*. تح: محمد أبو الفضل. ط2. القاهرة. دار المعارف. د. ت.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب. (1423هـ). *نهاية الأرب في فنون الأدب*. القاهرة. دار الكتب والوثائق القومية.

الوليدي، منصور. (2006). *الخلاف النحوي في المنصوبات*. الأردن. أربد. عالم الكتب الحديث.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 187-210
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

فهرس البحث

مسائل خلافية في كتاب الإنصاف لابن الأنباري	رقم الصفحة
ملخص البحث *والكلمات المفتاحية*	2
المقدمة	3
المبحث الأول: القول في عامل النصب في المفعول.	6-4
المبحث الثاني: نصب المفعول معه.	10-7
المبحث الثالث: وقوع الماضي حالاً.	13-11
المبحث الرابع: حاشى.	17-14
الخلاصة والاستنتاجات	18
التوصيات والمقترحات	19
فهرس المصادر والمراجع	22 -20
فهرس البحث	23